



مَجَلِسُ الْأَمْمَةِ
NATIONAL ASSEMBLY

٢٠٢٢ يوليوز

المحترم

السيد / رئيس مجلس الأمة
تحية طيبة وبعد ،،،،

يرجى توجيه السؤال التالي إلى السيد / وزير العدل ووزير الدولة لشئون الإسكان
المحترم

نص السؤال

صدر القانون رقم 50 لسنة 2010 بتعديل بعض أحكام القانون رقم 47 لسنة 1993 في شأن الرعاية السكنية متضمناً في مادته الثانية أن يضاف إلى القانون رقم 47 لسنة 1993 باب جديد بعنوان الباب الثالث مكرراً، المدن السكنية، وعلى الرغم من صدور المرسوم رقم 295 لسنة 2011 بإصدار اللائحة التنفيذية للباب الثالث مكرراً من القانون رقم 47 لسنة 1993 في شأن الرعاية السكنية، وعلى الرغم كذلك من أن الحكومة قد أشارت إلى إنشاء شركة مدينة المطلاع (21000 وحدة سكنية) وأنشاء مدينة الخيران (35137 وحدة سكنية) في الخطة السنوية 2013-2014 التي عرضت على مجلس الأمة بالتقدير العشرين



مجلس الأمة
NATIONAL ASSEMBLY

للجنة الشؤون المالية والأقتصادية بمجلس الأمة بجلسته المعقودة بتاريخ 11 فبراير 2015م، حيث حددت خطوات إنشاء شركة مدينة المطلاع وإنشاء شركة مدينة الخيران على النحو التالي:-

2014 - التعاقد مع الجهة الاستشارية .

2015 - العمل مع الجهة الاستشارية حتى تأسيس الشركة المساهمة وبدء العمل.

2016- بدء التنفيذ .

2017- البدء في توزيع القسمام على المخططات ويمتد العمل حتى 2020

2020- تاريخ إنتهاء المشروع .

إلا أن أحكام الباب الثالث مكرراً كانت قد ألغيت وفق المادة الرابعة من القانون رقم 113 لسنة 2014 بتعديل بعض أحكام القانون رقم 47 لسنة 1993 في شأن الرعاية السكنية والقانون رقم 27 لسنة 1995 في شأن إسهام نشاط القطاع الخاص في تعمير الأراضي الفضاء المملوكة للدولة لأغراض الرعاية السكنية حيث نصت المادة الرابعة المشار إليها على ما يلي :-



مَحَلِّسُ الْأَمْتَهْ
NATIONAL ASSEMBLY

مادة الرابعة

تلغى أحكام الباب الثالث مكرراً من القانون رقم 47 لسنة 1993 المشار
إليه كما يلغى كل حكم يخالف هذا القانون .

وعليه يرجى افادتي بجميع القرارات الصادرة لتنفيذ الباب الثالث مكرراً
من القانون رقم 47 لسنة 1993 بما في ذلك أي تعاقد مع الجهات
الأستشارية كما ورد في الخطة السنوية 2013 – 2014 السابق
الإشارة إليها أو أي إجراء يتعلق بتأسيس شركتي مشروع المطلع
والخيران وتخصيص أسهمهما وطرح النسبة المقررة في القانون بالمزايدة
وذلك قبل إلغاء الباب الثالث مكرراً بموجب ما ورد في المادة الرابعة من
القانون رقم 113 لسنة 2014م، السالف الإشارة إليه.

مع خالص الشكر ،،،

مقدم السؤال

احمد عبدالعزيز السعدون